الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.4

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
29 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62240X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥

المناقشة العامة (تابع)

١. السيد هنري سواريس مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن النقاش في صميمه يدور على النموذج الاقتصادي للإنتاج وتراكم الثروة والاستهلاك الذي كان له آثار سلبية على الناس والبيئة. وأشار إلى أن تفاقم عدم المساواة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتدمير الطبيعة ما هي إلا أعراض لهذا النموذج، وأن الأعمال التجارية الوحيدة التي تزدهر هي تلك التي تعتمد على المضاربة المالية وتستفيد من الاختلالات التي يتسبب فيها النظام الاقتصادي الدولي. فالنموذج الاقتصادي السائد يعمل على تركيز الموارد في أيادي قلة قليلة بدلا من استغلالها في إنتاج السلع والخدمات وبالتالي خلق فرص للشغل والتعجيل بالقضاء على الفقر والجوع. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الاقتصادي يؤدي إلى التصحر وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

٢. وأشار إلى أنه مع اقتراب الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، سيكون المؤتمر الاجتماعي التحضيري بشأن تغير المناخ المزمع عقده في كاراكاس بمثابة منتدى للحكومات والمنظمات الاجتماعية لتكوين تحالف ضد تغير المناخ. وذكر أن التنمية المستدامة تبقى من أولويات المجتمع الدولي، وينبغي توجيه المقترحات الإنمائية الجديدة على نحو يمنع تكرار حدوث الأزمات الاقتصادية والطاقية والغذائية والبيئية الأخيرة. ويتعين على جميع الدول أن تعيد صياغة النماذج الإنمائية بهدف تعزيز التدفق التلقائي للموارد في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال إن الاختلالات التي ترتبت عن النموذج الرأسمالي تتطلب إيجاد آليات جديدة لمعالجة الدين الخارجي والتصدي لما يعرف ب"الصناديق الانتهازية" التي تهدد عملية إعادة هيكلة ديون البلدان النامية. وأعرب عن دعم وفد بلده المتواصل لمجموعة ٧٧ والمبادرة الصينية الخاصة بالمفاوضات بشأن إطار قانوني يُنظم إعادة هيكلة الديون.

٣. وقال إن إنشاء نظام اقتصادي جديد سيساهم في تحقيق تنمية قوامها السلام والعدالة والتضامن. وينبغي إضفاء الطابع الديمقراطي على آليات اتخاذ القرار داخل الهياكل المالية الدولية بهدف ضمان مشاركة أكبر للبلدان النامية. وانتهى إلى أنه يتعين على الدول أن تتوصل إلى اتفاقات بشأن تعزيز استراتيجيات القضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتقوية وسائل تنفيذها.

٤. السيد إستريم (الأرجنتين): قال إن التعقيدات التي تشهدها الحالة الدولية الراهنة تتطلب التزاما قويا بتعزيز الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر لاعتبارهما مكونين أساسيين لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار إلى أن مسألة الدين الخارجي ما زالت قائمة، فالمضاربة الجشعة للصناديق الانتهازية تُقوض جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي ليس فقط في البلدان النامية ولكن أيضا في البلدان المتقدمة. وباتخاذ الجمعية العامة للقرار رقم ٣٠٤/٦٨ المعنون "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية"، قررت الأمم المتحدة الانخراط في عملية حكومية دولية شفافة بهدف الحيلولة دون وقوف الأنشطة الانتهازية لصناديق المضاربة في وجه التنمية الشاملة والتنمية المستدامة للشعوب. واعتبر أن التحدي الآني يتمثل في تحديد الجوانب التقنية للمفاوضات بشأن ذلك الإطار داخل الجمعية العامة —الهيئة الدولية الوحيدة التي تتمتع فيها البلدان بتمثيلية متساوية — حتى يمكن معالجة القضايا الموضوعية سنة ٢٠١٥.

٥. وقال إن حكومة بلده قامت بتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من أجل الرفع من مستوى المعيشة، في سياق نموذج إنمائي يعكس خصوصيات الأرجنتين السياسية

والتاريخية والثقافية. وأوضح أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن يُكتب لها النجاح ما لم تُعطِ لكل دولة القدرة على إدماج تلك الخطة ضمن إستراتيجياتها الوطنية.

٦. وأشار إلى أن الهجرة تعد حقا غير قابل للتصرف لكل شخص. وأرجع أسباب الهجرة إلى قوى العولمة وإلى الظروف الهيكلية والسياسية في بلدان المنشأ والمقصد. واسترسل قائلا إن الجمعية العامة تعد أفضل منتدى لإطلاق نقاش على المستوى العالمي بشأن التنقل البشري بهدف الوصول إلى اعتماد اتفاقية بشأن الهجرة الدولية. ويتعين على الدول أن تتعامل مع المهاجر كشخص له حقوق وأن تتجنب تجريم الهجرة غير القانونية. وفي هذا السياق، فإن إجراء نقاش متعدد الأطراف للبحث في الأسباب المؤدية للهجرة سوف يكون في غاية الأهمية. وذكر أن حكومة الأرجنتين ستدعم المبادرات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة مع احترام كامل لحقوق الإنسان.

٧. وأبرز أن تغير المناخ يؤثر سلبا على البلدان النامية رغم أنها تساهم بأقل قدر في الاحترار العالمي. وذكر أن الأرجنتين ملتزمة باعتماد صكوك دولية ملزمة، وتعيد التأكيد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي نقطة الانطلاق الطبيعية. وينبغي أن تُجرى المفاوضات في جو من الشفافية والشمولية وتوافق الآراء. ويتعين للاتفاقية الشاملة الجديدة بشأن تغير المناخ أن تراعي مبادئ ومقتضيات وهيكل الاتفاقية. وقال إن وفد بلده يدعم مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في آن واحد. كما أعرب عن أمله في أن يُفضي مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المزمع عقده في ليما – بيرو، إلى صياغة مشروع الاتفاقية الجديدة.

٨. واسترسل في القول إن من شأن نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح وعدم التمييز والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به أن يدعم التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وأضاف قائلا إن قضايا الأمن الغذائي الرئيسة ذات الصلة بالتجارة لا يمكن أن تجد طريقها نحو الحل إلا بالامتثال لولاية الدوحة الزراعية، والتي تقضي بخفض دعم المنتجات وتحسين الوصول إلى الأسواق ووقف البلدان المتقدمة لدعمها للصادرات وأيضا منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية. وذكر في هذا الصدد، إن التعاون بين بلدان الجنوب يعد مكملا طبيعيا للتعاون بين الشمال والجنوب، مشيرا أن وفده يدعم التعاون بين بلدان الجنوب وأيضا التعاون الثلاثي غير الممركز كوسيلة لرفع تحديات التنمية وبناء قدرات جديدة.

٩. السيد بهاتاراي (نيبال) : قال إن الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة تعتبر منصة لإعطاء آخر دفعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبلدان النامية غير الساحلية الثاني المقبل والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. إن فئة أقل البلدان نموا هي الأبعد عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي إدراج الهدف الشامل لرفع أسماء نصف أقل البلدان نموا من القائمة في أفق عام ٢٠٢٠ والقضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، إلى جانب مراعاة الأعمال غير منتهية الإنجاز والمندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

١٠. وأضاف قائلا إن نيبال حددت لنفسها كهدف الخروج من قائمة أقل البلدان نموا بحلول العام ٢٠٢٢. وذكر أن بلده سيحتضن قريبا المؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا في منطقة آسيا والهادي. وقال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما

في ذلك أهداف التنمية المستدامة ووسائل تحقيقها، ينبغي أن تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان العالمية، والإنصاف والاستدامة، وأن تُركز على القضاء على الفقر، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجبلية والبلدان الخارجة من الصراع.

١١. وأفاد أن تغير المناخ يُقوض الجهود المبذولة للقضاء على الفقر في البلدان النامية كنيبال. فذوبان المثالج في جبال الهيمالايا يؤثر سلبا على الاستقرار الهيدرولوجي لنظام الأنهار ويتسبب في ظروف جوية بالغة الحدة تقود إلى حدوث فيضانات وانهيالات أرضية وفقدان للتنوع البيولوجي، إضافة إلى انخفاض الانتاجية الزراعية واستنزاف موارد المياه العذبة، مما يهدد سبل عيش الملايين من الناس. وذكّر بالحاجة إلى وضع اتفاقية ملزمة قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ بهدف مواجهة أوجه الضعف التي تعاني منها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجبلية والبلدان الخارجة من الصراع.

١٢. وأشار إلى أن الحد من مخاطر الكوارث في البلدان المعرضة لها يتطلب تبادل المعرفة والتكنولوجيا مع المجتمع الدولي. وأكد على ضرورة الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في البلدان النامية. وأفاد أن المؤتمر الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث سوف ينكب على تلك الاحتياجات.

١٣. وقال إن حكومة بلده تتطلع إلى تنفيذ نتائج جولة الدوحة الإنمائية، وخاصة شِقها المتعلق بالوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، وقواعد المنشأ والقيود غير الجمركية والمعونة من أجل التجارة. ودعا إلى وضع صك ملزم قانونا في أقرب الآجال.

١٤. وذكر أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تُعد أهم مصدر للتمويل الخارجي بالنسبة للعديد من أقل البلدان نموا، تُعتبر أساسية للنمو والتنمية، مشيرا أن شركاء نيبال في التنمية أوفوا بوعودهم. وقال إن وفد بلده يدعم مبدأ "توحيد الآداء" بما في ذلك إطاره الشامل للرصد وإعداد التقارير. وينبغي للأمم المتحدة أن تُعزز التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية لتعزيز إدارة اقتصادية عالمية منصفة يكون فيها للبلدان النامية كلمتهم في عملية اتخاذ القرار.

١٥. ويتعين على اللجنة أن تواكب التطورات الحاصلة في المجالات الاقتصادية والمالية بهدف تحسين جودة حياة الملايين من الناس الذين لا يزالون يعانون من الجوع والأمراض والأمية والبطالة وشح الفرص لاكتساب قيم إنسانية مشتركة. ويجب عليها أن تكون بمثابة جسر بين الأماكن التي لديها موارد وفيرة والأخرى المفتقرة إليها حتى يُمكن استخدام الثروة والمعرفة والتكنولوجيا على وجه أفضل لشحد الابتكار وبعث الأمل في حياة الملايين من البشر. كما ينبغي لها أن تكون بمثابة قوة أخلاقية لتعزيز رفاه البشرية جمعاء.

١٦. السيد وانغ مين (الصين): قال إن الدول مطالبة بتنسيق مبادرات التنمية الدولية على نحو أفضل من أجل تعزيز التنمية، ومواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ وتحقيق المصالح المشتركة للإنسانية. ويجب أيضا على الأمم المتحدة أن تستمر في لعب دور مركزي في هذا الصدد وينبغي أن تستمر الجمعية العامة في حشد الإرادة السياسية الدولية من أجل تحقيق كافة الأهداف الانمائية للألفية. ويجب على المجتمع الدولي أن يوفر موارد إضافية لتمويل مشاريع التنمية وأن يُسرِّع من وتيرة تنفيذه للمبادرات الانمائية الحالية وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وشدد على ضرورة مضاعفة البلدان النامية لجهودها من أجل تيسير التنمية.

١٧. واسترسل قائلا إن على الجمعية العامة أن تتأكد من أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عادلة وشاملة ومستدامة، مشيرا أن الخطة ينبغي أن تنطلق من الأهداف الإنمائية للألفية، وتأخذ بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وتُقر بوجود نهج مختلفة عديدة للتنمية. ويتعين إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين سبل العيش وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل وتقوية الضمانات البيئة. كما يجب أن تنص الخطة على إحداث آليات تنفيذ فعالة. وأبرز أنه ينبغي أيضا للجمعية العامة أن تعمل على تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز بيئة دولية تمكينية للتنمية الاقتصادية الدولية والتي تضطلع فيها منظمة التجارة الدولية بدور إشرافي بارز. كما يجب إيلاء أهمية أكبر لرؤى الأسواق الناشئة والبلدان النامية في المنتديات الدولية، وأيضا بذل جهود للتخفيف من أعباء ديون البلدان النامية بما في ذلك إلغائها أو خفضها وتأمين وصول أوسع لسلعها إلى الأسواق.

١٨. وشدد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يجب أن تظل هي الأساس والمنطلق في الجهود المبذولة من أجل وضع اتفاقية جديدة بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ مع مراعاة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وإضافة إلى ذلك، يجب أن تُضاعف الجمعية العامة من جهودها من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن طرق مواجهة تغير المناخ وتقليص تقلبات أسعار السلع والمنتجات الزراعية الأساسية وتحقيق الأمن الطاقي العالمي.

١٩. وبالرغم من أن الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة تفوق ٧,٥% سنويا، قال إن الصين تبقى ملزمة بتعزيز فعاليتها الطاقية إذ خفضت من استهلاكها الطاقي بنسبة ٣,٧% لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي. ويساعد توسع الاقتصاد الصيني في دفع عجلة النمو الاقتصادي في العالم النامي. وبوصف الصين من المؤيدين الأقوياء للتعاون بين بلدان الجنوب، فإنها تقدم المساعدة الإنمائية للعديد من البلدان النامية وستستمر في بذل جهودها لتعزيز الرخاء العالمي.

٢٠. السيد أوليغوين سيغاروا (شيلي) : قال إن عمليات تفاوض هامة قد انطلقت أو ستنطلق قريبا. وسوف يحتاج ذلك إلى المرونة والإرادة السياسة بهدف التوصل إلى توافق في الآراء في مجال التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر وإنشاء مجتمعات شاملة تتمتع بمزيد من الديمقراطية. لقد حدد تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة القضايا التي ستؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف السياسية، وخاصة الأهداف المقترحة المتصلة بالقضاء على الفقر وتمكين المرأة والنمو الاقتصادي الشامل والبيئة و تغير المناخ.

٢١. وأبرز أن تغير المناخ يشكل تحديا بالنسبة لجميع البلدان ويجب على البلدان المتقدمة أن تأخذ بزمام المبادرة على أساس مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة المتفق عليها. وقال إن وفد بلده يرحب بمبادرة الأمين العام إلى الدعوة لعقد قمة المناخ لعام ٢٠١٤. وأضاف أن نجاح مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المقبل يعد شرطا أساسيا بالنسبة لاعتماد صك قانوني عالمي ملزم بموجب تلك الاتفاقية. وأفاد أن حكومة بلده تؤيد مقترح إكوادور لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) سنة ٢٠١٦,

٢٢. وباعتبار شيلي الرئيس الحالي للفريق الرائد المعني بالتمويل الابتكاري للتنمية، فإنها تأمل في التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية أثناء الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل

التنمية سنة ٢٠١٥. وقال إن المؤتمر سوف يتطرق للقضايا العالقة المحددة في توافق آراء مونتيري، وبخاصة تلك المتصلة بالجوانب النُظمية والمؤسسية للنظام المالي الدولي، بما في ذلك الدين السيادي، الذي يؤثر سلبا على كل من المدينين والدائنين على حد سواء ويُقلص من مستويات التنمية التي يمكن أن تحققها البلدان. وأشار إلى أن القرار الذي اتُخذ أخيرا بشأن إعادة هيكلة الدين السيادي يُعد خطوة في الاتجاه الصحيح. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تنتهي البلدان التي لم تؤيد مشروع القرار إلى الاقتناع بأهميته.

٢٣. وأضاف قائلا إن حكومة بلده نظمت مشاورة تحضيرية إقليمية بشأن تمويل التنمية بدعم تقني من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو الأمر الذي سيشجع مناطق أخرى على القيام بمبادرات شبيهة. وذكر أن شيلي زادت من مشاركتها في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأظهرت تضامنها في إطار منظمة التجارة الدولية، من خلال فتح اقتصادها في وجه واردات أقل البلدان نموا، التي صار بإمكانها الدخول إلى السوق الشيلية دون رسوم ودون إخضاعها لنظام حصص.

٢٤. السيد بوديني (سان مارينو) : ذكر أنه لا يمكن لأي بلد أو بنك مركزي أو مؤسسة اقتصادية أو مالية التوصل على انفراد إلى حلول طويلة الأمد للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها العالم. فالنظريات الاقتصادية والاجتماعية القائمة لم تهتد إلى تفسير للحقائق الحالية ولثورة تكنولوجيا المعلومات، وفي الوقت ذاته تسمح بنشر الأخبار والمعلومات، مما يبرهن على عجز العالم عن التغلب على العديد من التحديات التي يواجهها. وشدد على الحاجة إلى اعتماد نهج تعاوني، مشيرا في هذا السياق إلى وجوب استمرار الأمم المتحدة في تيسير المباحثات بشأن الإستراتيجيات طويلة الأمد لمعالجة القضايا ذات الأهمية العالمية. وقال إن سان مارينو تشيد بمقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والذي عبر بوضوح عن رغبة الدول الأعضاء في العمل سويا لمعالجة القضايا المهمة التي تؤثر سلبا على البلدان والأقاليم. ويتعين الآن العمل على تحديد أولويات الأنشطة لتحقيق تطلعات الدول الأعضاء وسكانها. ويجب على البلدان بذل كافة الجهود للوفاء بالوعود التي قطعتها اتجاه مواطنيها: إذ أن فشل بعض الحكومات في الوفاء بالتزاماتها زاد من درجة السخط بين المواطنين وأدى إلى اندلاع اضطرابات عنيفة. وأشار إلى أن العالم في حاجة إلى خطة طويلة الأمد لتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيعزز الرخاء ويضع أسس مستقبل يمكن التنبؤ به أكثر.

٢٥. السيد مسعود خان (باكستان): قال إن الدورة الحالية للجنة الثانية سوف تكون أهم الدورات على مدى سنين عديدة، إذ سيتم خلالها صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأشار بأنه سوف لن تكون هناك حاجة للبدء من الصفر، إذ ينبغي للجنة أن تستفيد من الخبرات المكتسبة والحكمة الجماعية. فالأهداف الانمائية للألفية غيرت خطاب التنمية وجدول أعمالها من خلال التخفيف من حدة الفقر وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف قائلا إن معدلات وفيات الأطفال والرضع قد انخفضت، وتحسنت فرص الوصول إلى الماء النظيف والتعليم والصحة، وتعززت المساواة بين الجنسين وزاد تمكين المرأة، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتعثر بسبب عدم ملائمة الموارد، ولذلك يجب على الأمم المتحدة والهيئات الأخرى العمل على توفير موارد كافية لإنجاز الولايات الحكومية الدولية. وسوف لن يحتاج ذلك إلى المساعدة الإنمائية الرسمية فقط ،بل أيضا إلى شراكات واسعة، واستتباب السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي وسيادة القانون والاحتكام إلى القضاء وحقوق

الإنسان والمساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تعزيز المؤسسات.

٢٦. وذكر أنه ينبغي في التقرير التجميعي المقبل للأمين العام ضمان تناسق نتائج عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة وتوصيات لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة من جهة ونتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لسنة ٢٠١٥ من جهة أخرى، لأجل تحرير الموارد في إطار شراكات بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات المالية متعددة الأطراف. وقال إن توافق آراء مونتيري حدد إجراءات السياسة العامة الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، مشيرا إلى أن ثمة حاجة إلى تقييم التقدم الذي تم تحقيقه إلى حد الآن.

٢٧. وقال إن هناك أدلة علمية قاطعة تفيد أن تزايد الانبعاثات يمكن أن يتسبب في ارتفاع متوسط درجة حرارة العالم إلى أزيد من ٢٠ درجة مئوية وأن نشاط الإنسان هو السبب الرئيسي وراء الاحترار العالمي. وينبغي ألا يقوض العمل في إطار الاتفاق العالمي الجديد بشأن المناخ، الذي سيُتفاوض بشأنه في عام ٢٠١٥، النمو والتنمية في البلدان النامية. كما ينبغي أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مكملة للأهداف الإنمائية في البلدان النامية وأن تُعزز الاعتماد على الذات واستخدام الموارد المحلية؛ وتُحفز التجارة الإقليمية؛ وتُشجع استخدام الخدمات الحديثة للتغلب على القيود التي تعيق النمو وخلق فرص العمل وبذل الجهود من أجل توفير الطاقة النظيفة للجميع؛ وتضمن الحكم الجيد والاستدامة البيئية دون أن تقوض النمو؛ وأن تستفيد من القطاع الخاص والبنوك؛ وتضع نظاما للاستعراض.

٢٨. وأبرز أن أهم نقاط ضعف الاقتصاد العالمي تتمثل في الدين السيادي والقطاع البنكي الهش وضعف الطلب وارتفاع البطالة، مشيرا إلى أن إنشاء إطار متعدد الأطراف معني بإعادة هيكلة الدين السيادي سوف يعزز القدرة على تحمل الدين كما أن استثمار الموارد سوف يقوي القدرة الانتاجية والقدرة على التكيف لدى البلدان النامية.

٢٩. السيد سينهاسيني (تايلند): قال إن بلده قد ساهم بشكل بناء في نقاشات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ويعتقد بقوة أن الأهداف المقترحة يجب أن تكون أساس نقاشات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأفاد أن تايلند استضافت عام ٢٠١٤ منتدى آسيا والمحيط الهادي بشأن التنمية المستدامة وأيضا المؤتمر الوزاري الأسيوي السادس المعني بالحد من أخطار الكوارث، وهي اللقاءات التي تُبلغ آراء المنطقة إلى المداولات العالمية الجارية. وأضاف قائلا إن تايلند قلقة جدا من استمرار عدم المساواة وتزايدها، مبرزا أن الفقر والجوع والبطالة وعدم المساواة في الاستفادة من التعليم و الرعاية الصحية عناصر تزيد من حدة الاضطرابات الاجتماعية والتطرف. وقال إنه من أجل تحقيق نمو شامل ومستدام وعادل وإحداث تغيير حقيقي في حياة الشعوب، يجب أن تتبنى الخطة الجديدة نهجا يقوم على الحقوق مع التشديد على الطابع الشامل والمساواة والإنصاف والوصول وسيادة القانون.

٣٠. إن المخطط الاقتصادي والاجتماعي لتايلند للفترة ٢٠١٢—٢٠١٦ يسترشد بفلسفة الكفاية الاقتصادية التي أتى بها ملك البلد. وتُركز تلك الفلسفة على الاعتدال والعقلانية والمثابرة وتجعل الاستدامة ممكنة في جميع مناحي حياة الشعب. وأبرز أنه يجب تمكين البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من الصراع من الموارد والوسائل التي يحتاجونها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأفاد أن تايلند تؤيد بقوة التفاوض الجاري بشأن آلية تيسير

لتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيات النظيفة والسليمة بيئيا وتعميم استخدامها، ودعم الجهود التي تروم إنشاء شراكات إقليمية وعالمية من أجل التنمية بما فيها شراكات بين القطاعين العام والخاص. وأعرب عن استعداد تايلند لتبادل تجاربها وتقديم المساعدة في ميادين الزراعة والأمن الغذائي والتعليم والصحة. وانطلاقا من التزام تايلند بتعزيز الأمن الغذائي للأجيال الحالية والآتية، فإن بلده تعير اهتماما كبيرا لتخليد اليوم العالمي للتربة يوم ٥ كانون الأول/ديسمبر، ولاحظ أن سنة ٢٠١٥ سوف تكون السنة الدولية للتربة. وذكر أن تايلند تساعد أيضا البلدان النامية لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية من خلال برنامج تقوية القدرات في التغطية الصحية الدولية، والذي يدعم التعاون التقني الدولي.

٣١. وقال إن العالم مطالب باعتماد اتفاق جديد ملزم قانونا وسريع الاستجابة أثناء الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو. كما ينبغي إدراج موضوع الحد من مخاطر الكوارث كأحد العناصر المهمة في خطة التنمية الجديدة. وقال إن تايلند قد خَبِرت أن المجتمعات التي لديها القدرة حسنت من درجة تأهبها واستجابتها للكوارث. وأفاد أنه سيتم تنظيم احتفال تذكاري في شهر كانون الأول/ديسمبر بمناسبة مرور ١٠ سنوات على حدوث كارثة تسونامي في المحيط الهندي، وسيتم خلاله تسليط الضوء على أهمية نُظم الإنذار المبكر في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والظواهر الخطيرة الأخرى.

٣٢. واعتبر أن التجارة تعد أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة الشاملة ويتعين لذلك التركيز عليها في خطة التنمية الجديدة. وأضاف القول إن ثمة حاجة إلى نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يقوم على المساواة ويتسم بالتقيد بالقواعد والانفتاح والشمولية والانصاف. وعبر عن قلقه من تراجع النمو التجاري، ودعا إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تقليص الإعانات المشوهة للتجارة أو القيود التجارية أو إلغائها كليا وتيسير الوصول إلى التمويلات التجارية ودعم الاستثمار. كما ينبغي معالجة معضلة أعباء الديون الخارجية للبلدان النامية في إطار تعزيز التعاون الدولي وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأكد أيضا على ضرورة بذل جهود لتشجيع مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة في النظام المالي العالمي.

٣٣. السيد غونشيغ (منغوليا): أشاد بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، واستطرد قائلا إنه كان بإمكانه أن يعكس بشكل أفضل شواغل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية. وأبرز أن التقرير يمكن أن يمثل قاعدة لإدماج الأهداف في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولن تكون هناك حاجة لإعادة التفاوض في الأمر.

٣٤. وقال إن منغوليا تأثرت مثلها مثل سائر البلدان النامية سلبا بتغير المناخ. ورحب بجهود الأمين العام الرامية إلى حشد الإرادة السياسية العالمية لمواجهة هذه الظاهرة. وذكر أن بلده يحرص على تعزيز التنمية المستدامة والانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون. ولهذه الغاية، تشجع سياسة التنمية الخضراء الوطنية على اعتماد تكنولوجيا قائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ لتحفيز النمو الاقتصادي. كما أنها تساعد الحكومة على تحديد أوليات النمو الأخضر وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ووضعت منغوليا أيضا مشروع قانون يُعنى بشفافية الميزانية من أجل تقليص تفاوت الدخل وتمويل التنمية المستدامة.

٣٥. وأفاد أن منغوليا تربطها علاقات تجارية مع حوالي ١٣٠ بلدا وتصدر السلع وتستوردها في العموم عبر موانئ

الصين والاتحاد الروسي. ويشتغل في البلد مواطنين أجانب من ١١٦ بلدا. وتعتقد منغوليا بأن التجارة العادلة والشفافة والشاملة والقابلة للتنبؤ بها تعمل على تعزيز الأسواق وتخلق فرص العمل. ويجب على البلدان النامية غير الساحلية بالتالي وضع قوانين تجارية متسقة والاستثمار في البنى التحتية وتعزيز التواصلية والسعي إلى إنتاج سلع بأسعار تنافسية ومعايير دولية. وذكر أن منغوليا وقعت أخيرا اتفاقيات مع كل من الصين والاتحاد الروسي بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية معها. وخلال شهر يونيو، استضاف البلد حلقة عمل دولية رفيعة المستوى بشأن اتفاقية تسهيل التبادل التجاري لمنظمة التجارة العالمية و مدى تأثيرها على البلدان النامية غير الساحلية. كما أنشأت منغوليا مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية وتدعو هذه البلدان للانضمام إليه في أقرب فرصة. وقال إن منغوليا واثقة من أن المؤتمر الثاني للأمم المتحدة بشأن البلدان النامية غير الساحلية سوف يحشد الزخم السياسي لمعالجة مكامن الضعف التي تنفرد بها تلك البلدان.

٣٦. السيد كوهونا (سري لانكا) قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تستفيد من نجاحات الأهداف الإنمائية للألفية وأن تعكس نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو+٢٠) ومبادئه وتدعم مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن متباينة، وأن تحقق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. وأبرز أن البلدان المتقدمة أخفقت في تحقيق الهدف (٨) الثامن المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، وينبغي ألا يتكرر ذلك الإخفاق في خطة التنمية لما بعد العام ٢٠١٥. وكان من المهم جدا أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها اتجاه البلدان النامية، ولاسيما بالنظر إلى الضرر الذي يلحقونه بالبيئة. وذكر بأن نتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة لا ينبغي أن يُعاد التفاوض بشأنها. ومضى قائلا إنه يتعين على البلدان أن تُحدد أولياتها المحلية: فبدلا من مطالبة البلدان بإعادة تخصيص إنفاقهم الداخلي، ينبغي التركيز على تعزيز الشراكات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٣٧. وقال إن سري لانكا تولي اهتماما خاصا لقضايا الشباب، واقتناعا منها بأن تكوين قاعدة موارد بشرية متينة ومستدامة يُعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية في المستقبل، فإنها تعطي أولوية كبرى لتحسين مهارات الشباب. وأبرز أن سري لانكا استضافت عام ٢٠١٣ منتدى شباب الكومنولث ومؤتمر الشباب العالمي في شهر أيار/مايو.

٣٨. واسترسل يقول إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أثبت نجاعتها كأداة لتعزيز التنمية وتسريعها في العديد من البلدان ويتعين لذلك أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. إن سري لانكا شأنها في ذلك شأن البلدان النامية الأخرى تعمل من أجل تقليص الفجوة الرقمية، بما في ذلك عبر خلق إطار تنظيمي يدعم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال. وأشار إلى أن أكثر من ٥٠% من الساكنة ملمون بمبادئ الحاسوب، ومن المنتظر أن تُدر تكنولوجيا الإعلام والاتصال على البلد ما يناهز ٥ بلايين دولار بحلول العام ٢٠٢٢.

٣٩. ويجب أن تشجع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا الاستغلال المستدام للموارد البحرية، والتي تساهم بشكل كبير في العديد من البلدان في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي. وقال إن الخطة يجب أن تعترف باحتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط، والتي تأوي أكبر نسبة من القوى العاملة ومن الإمكانات الزراعية والصناعية في العالم. ويجب أن تعمل على تسهيل إصلاح مؤسسات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية من أجل تعزيز صوت البلدان النامية و مشاركتهم في عمليات صنع القرار. وفي هذا الصدد، تعتقد سري لانكا بأن التعاون بين بلدن الجنوب

آخذ في البروز كأحد المحركات الرئيسية للتنمية، وأن التعاون بين الشمال والجنوب سيظل هو الآخر حاسما في السنوات المقبلة.

٤٠. واستطرد قائلا إنه على الرغم من التحديات المقترنة بمواجهة جماعة إرهابية لا تعرف الرحمة والمعاناة من آثار تسونامي ٢٠٠٤ المدمر، استطاعت سري لانكا أن تحقق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية، وتصدرت كافة بلدان جنوب آسيا في مؤشر التنمية البشرية. إذ يشجع البلد التنمية الشاملة التي محورها الانسان في مجالات عديدة كالزراعة وتطوير البنى التحتية والاتصالات اللاسلكية والتخطيط الحضري، بما في ذلك في المناطق الشمالية للبلد التي عانت بنسب متفاوتة من العنف. وأشار إلى أن الاقتصاد الوطني حقق عام ٢٠١٣ نموا بنسبة ٨% تقريبا وبلغ متوسط الدخل الفردي ٣٢٨٠ دولار أمريكي، وانخفض الفقر المدقع بشكل واضح إلى نسبة ٦,٧%. وأفاد أن سري لانكا سوف تُحقق هدف تعميم التعليم الابتدائي في أفق ٢٠١٥، كما أن معدل وفيات الرضع البالغ ٩,٠٢% لكل ١٠٠٠ ولادة حية يتساوى مع معدلات العديد من البلدان الغنية.

٤١. واختتم بالقول إن سري لانكا تعتقد جازمة أن السلم والأمن أمران في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية، وتُكرر مجددا تأييدها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتمتع بالسيادة قابلة للبقاء ومتماسكة الأوصال داخل حدود آمنة معترف بها تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وسلام. كما تتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة كاملة العضوية في الامم المتحدة.

٤٢. السيدة آل ثاني (قطر): أبرزت أنه رغم أن مسؤولية تخصيص الموارد من أجل التنمية يجب أن تقع على عاتق البلدان النامية، إلا أن البلدان المانحة مسؤولة أيضا عن تقديم المساعدة لها، وتخفيف أعباء الديون وتيسير التجارة. وقالت في هذا الصدد أن قطر تشعر بقلق بالغ إزاء حالة الجمود التي تعرفها جولة الدوحة، مما قد يتهدد إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي ومنصف، وتدعو إلى التطبيق الكامل لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة ٢٠١٢ ومؤتمر ريو+٢٠. وأبرزت أن قطر تسعى إلى بلوغ مصاف البلدان المتقدمة بحلول عام ٢٠٣٠ كما تعمل على تعزيز التنمية المستدامة بالنسبة لمواطنيها وتقوية مؤسساتها الوطنية وأيضا مؤسسات المجتمع المدني.

٤٣. وذكرت أن قطر تعد من أقوى المؤيدين لمبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، واعترافا منها بأن العديد من البلدان النامية تحتاج إلى المساعدة لمعالجة تدهور الأراضي والتصحر، بادرت قطر بإنشاء التحالف العالمي للأراضي الجافة. وأعربت عن قلق بلدها البالغ بسبب الممارسات الإسرائيلية غير القانونية وغير الإنسانية في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل، وما يترتب عن ذلك من أضرار على الاقتصاد والتنمية وغيرها من القطاعات الأخرى. ويجب على إسرائيل أن تفي بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وأن تنأى عن مثل هذه التصرفات في الحين. إذ يجب أن يُسمح للشعب الفلسطيني بممارسة سيادته على جميع الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس الشرقية، والتمتع بحقه في التنمية المستدامة. وختمت بالقول إن السلام والاستقرار والتنمية المستدامة أمور مترابطة، ومن شأن تعزيزها أن يعود بالنفع على كافة سكان المعمورة.

٤٤. السيد عبده (اليمن): قال إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تُعطي الأولية للقضاء على الفقر ويجب أن تتزامن المفاوضات بشأن تلك الخطة مع النقاشات المعنية بإنشاء شراكة دولية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يضطلع المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بمسؤولياته التي حددها مؤتمر

ريو +٢٠ من حيث رصد التقدم المحرز في اتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤٥. واسترسل قائلا إن الاستقرار والأمن والإدارة الجيدة والتدابير الفعالة لمكافحة الفساد وتعزيز المساءلة كلها عوامل ضرورية بالنسبة للتنمية. ورغم أن اليمن ما يزال يعاني من غياب الاستقرار السياسي والعنف، فإن الحكومة تسعى جاهدة إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. كما أنها تعمل مع المجتمع الدولي، رغم محدودية مواردها المالية، من أجل استعادة الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية.

٤٦. وأبرز أن مجموعة أقل البلدان نموا ستحتاج إلى مساعدة مهمة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها الإنمائية، مشددا على ضرورة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل إسطنبول من أجل تمكين تلك البلدان من تعزيز قدراتها الإنتاجية. كما يجب على المجتمع الدولي إنشاء آليات فعالة لنقل التكنولوجيا بين الدول.

٤٧. وأوضح أن تغير المناخ يقوض بشكل خطير جهود البلدان النامية للقضاء على الفقر بل يشكل تهديدا على بقاء بعض الدول. وأصبح تغير المناخ بشكل متزايد عاملا يهدد الاستقرار ويزيد من حدة النزاعات. وبالتالي يجب على المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات متضافرة لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ وفق مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. كما يجب تمكين "صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ" بالموارد المالية المناسبة حتى يمكنه أن يلعب دورا فعالا في مساعدة البلدان النامية على التكيف وفي التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.

٤٨. السيد أوغنتويي (نيجيريا): قال إنه رغم التقدم الكبير الذي تحقق في مجال النمو الاقتصادي والتنمية ما زال هناك الملايين من الناس يفتقدون للسكن اللائق والعناية الصحية والتعليم ومياه الشرب والأمن الغذائي من ضمن مؤشرات أخرى للتنمية البشرية. وقال إن وفد بلده يرحب بنتائج أشغال الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بالتنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة والحوارات المنظمة بشأن الترتيبات الممكنة لآلية تيسير لتعزيز التنمية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا. وأشار إلى أنه ينبغي أن يُركز النقاش العالمي بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تعزيز إستراتيجيات الحد من الفقر. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تكون بمثابة مُحفز للتنمية والقضاء على الفقر وخاصة في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية النامية الصغيرة. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على الحاجة إلى توفر الإرادة السياسية لتأمين موارد مالية كافية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا.

٤٩. ومضى يقول إن على البلدان النامية وأقل البلدان نموا أن تشرع في التركيز على آليات ابتكارية للتمويل، وتحشد الموارد المحلية وتمنع الاستخدام غير القانوني للموارد الطبيعية. وذكر أن خطة الرئيس النيجيري للتحويل تروم الرفع من الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد الوطني.

٥٠. واسترسل قائلا إن تغير المناخ وتدهور التربة وفقدان الموئل كلها عوامل أدت مجتمعة إلى انخفاض المحاصيل ونفوق الماشية وندرة المياه في مناطق الساحل والقرن الإفريقي على سبيل المثال. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى التزام عالميا بهدف معالجة قضايا النمو والتنوع البيولوجي والزراعة المستدامة والأمن الغذائي والفقر وتغير المناخ. وأبرز أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تهدف إلى خلق الفرص وحفز التنمية، وتفادي الاضطرابات السياسية والحيلولة دون أن تُصبح المنطقة أرضا خصبة للإرهاب والأنشطة الإجرامية. ويتعين على الأمم المتحدة مواصلة

حشد الإرادة السياسية وتطوير المعايير وبناء قدرات الدول والفاعلين الآخرين للتصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل. إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الرئيس لمعالجة القضايا المتصلة بتغير المناخ، الذي كان وراء الفيضانات التي عرفتها نيجيريا وأثرت سلبا على حياة الملايين من الناس. ويتعين على المجتمع الدولي أن يُسرِّع الجهود لتثبيت تركيزات غاز الدفيئة، كما ينبغي للدورة المقبلة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أن تنظر في قضية الصندوق الأخضر للمناخ بهدف مواجهة الآثار البيئية لتغير المناخ.

٥١. السيدة كوزينس (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المجتمع الدولي لديه فرصة غير مسبوقة لإخراج ١,٢ بليون نسمة الباقيين من دائرة الفقر المدقع من خلال تحفيز التنمية وفي الوقت ذاته تعزيز الاستدامة البيئية. وأشارت إلى أن ثمة حاجة لإيجاد نهج استراتيجي منضبط لكي تتجنب اللجنة ازدواجية الجهود وتدعم على نحو فعال خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأيضا نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويجب بذل الجهود لإنهاء ما تبقى من عمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحيث يُركز أصحاب المصلحة على القضايا المهمة مثل الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتطهير. ويجب أيضا إعطاء الأولوية للعوامل المحركة للتنمية، بما في ذلك المساواة وتمكين المرأة والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام والطاقة المستدامة للجميع، والإدارة الرشيدة، وخلق المناخ المؤسساتي الملائم للاستثمار وتنظيم المشاريع، وخلق فرص العمل.

٥٢. وأشادت بالاهتمام المتزايد بقضايا الاستدامة وخاصة تلك المرتبطة بالبيئة البحرية، مبرزة الأهمية الحيوية للحفاظ على الأرصدة السمكية وخفض التلوث البحري ووقف ارتفاع حموضة المحيطات وتوسيع رقعة المناطق البحرية المحمية. وأبرزت أن تغير المناخ يعد من الشواغل البالغة الخطورة، نظرا لأنه يُهدد الرؤيا العالمية المشتركة الخاصة بالفرص والتنمية الشاملين كما أنه يمكن أن يُسرع من وتيرة المخاطر في مجالات حيوية أخرى ويزيد من حدتها، بما في ذلك الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي والأمراض والضعف في مواجهة الكوارث الطبيعية. ويتعين بالتالي أن تُعالِج الجهود الانمائية العالمية هذه المجالات الرئيسة.

٥٣. وذكرت أن الولايات المتحدة الأمريكية تُعتبر أكبر مانح للمساعدة الانمائية الرسمية في العالم، بحيث قدمت ما يزيد على ٣١ بليون دولار عام ٢٠١٣، وأنها تبقى ملتزمة بتعزيز استخدامها الذكي والشفاف، لا سيما لغرض مساعدة أشد السكان ضعفا. واستطردت قائلة بأن مصادر أخرى لرأس المال قلصت إلى أدنى حد تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. وبالتالي، هناك حاجة إلى العمل التعاوني لتعبئة التمويل من أجل التنمية لدى مصادر محلية ودولية والقطاعين العام الخاص وأيضا لتعزيز الشفافية وضمان التوزيع الأمثل لتلك الموارد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥٤. وقالت إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ويتسم بالتقيد بالقواعد يُعد أمرا حيويا ويتوفر على طاقة هائلة لإخراج السكان من الفقر. فالولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بمساعدة البلدان على استخدام الائتمان لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك، يجب حل قضية الدين السيادي المؤلمة دون خلق بلبلة لا حاجة إليها في السوق أو التأثير سلبا على كلفة وتوافر فرص الاقتراض بالنسبة للبلدان النامية. كما أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي و رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية أحرزا تقدما كبيرا في هذا الشأن وأن الولايات المتحدة ما تزال تعتبر أن تلك المؤسسات هي

الوحيدة التي توجد في موقع يؤهلها لإيجاد حلول للشواغل المرتبطة بإعادة هيكلة الدين السيادي.

٥٥. واسترسلت قائلة إن النمو في أفريقيا تحركه سياسات وإصلاحات جاذبة للاستثمار وقيود تجارية متدنية وتكامل إقليمي معزز. ويتعين أن تطلع اللجنة على ذلك من خلال قيادة تلك القارة. ويجب أيضا أن تبقى احتياجات وأصوات أقل البلدان نموا حاضرة بقوة في مناقشات المجتمع الدولي. وينبغي أن يحافظ برنامج العمل الجديد بشأن البلدان النامية غير الساحلية، التي تنمو اقتصاداتها بنسبة ٦% في السنة تقريبا، على روح وتركيز برنامج عمل ألماتي الناجح. وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة التزاما راسخا بتشجيع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتتطلع إلى دعم مسار ساموا بطرق ملموسة وعملية.

٥٦. السيد شهاب (ملديف) قال إن المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود أخيرا قدم فرصة لرسم الطريق لمعالجة طائفة شاملة من القضايا التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل ملديف. وسيكون على اللجنة خلال الدورة الحالية وضع خطة عمل للتنفيذ الكامل لمسار ساموا الذي اعتمده المؤتمر. ويتعين تنفيذ ذلك المسار بتزامن مع برنامج عمل باربادوس وإستراتيجية موريشيوس من أجل المضي في تنفيذه. وأبرز بأنه ينبغي إنشاء فئة خاصة داخل منظومة الأمم المتحدة لمعالجة التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن ملديف هي ثالث دولة فقط تخرج من قائمة أقل البلدان نموا. وتبقى التحديات الهيكلية القائمة هي طبيعة الجزر المنخفضة وبعدها الجغرافي، مما يجعل وفورات الحجم مستحيلة وكلفة النقل الدولي والمحلي مرتفعة.

٥٧. وأبرز أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ينبغي أن يكون أساس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي يتعين أن تأخذ في عين الاعتبار إخفاقات الأهداف الإنمائية للألفية وأن تتضمن بالخصوص نسخة مراجعة وعملية المنحى للهدف (٨) الثامن المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. واسترسل قائلا إن إطارا دوليا تُعامل فيه الدول الجزرية الصغيرة النامية كشركاء متساوين هو فقط الذي سيمكنهم من تحقيق الهدف النهائي المتمثل في بناء قدرتهم على التحمل.

٥٨. وأشار بأن التنمية المستدامة بالنسبة للمديف مرتبطة كليا بالمحيطات، التي يعتمد عليها سكانها في الغذاء والنقل ولمآرب أخرى. ويُشكل تغير المناخ تهديدا بالنسبة للبيئة والاقتصاد بل حتى لبقاء ملديف، التي تعرف أنماط الطقس فيها تغيرات وتتسبب فترات الجفاف الطويلة فيها في الضغط على موارد المياه العذبة وتقلل من قدرة الحكومة على تزويد الجزر الخارجية بالمياه. وأفاد أن ارتفاع مستوى البحر يمثل تهديدا خطيرا بالنسبة لأرخبيل يتكون من ١١٩٠ جزيرة، ٨٠% منها يصل ارتفاعها بالكاد إلى متر واحد (١) فقط فوق مستوى سطح البحر. وحسب تقديرات حديثة، ستحتاج ملديف إلى استثمار مبلغ ١,٥ بليون دولار في العقد المقبل في تدابير للتأقلم مع تغير المناخ وللتخفيف من الآثار. وأعرب بالتالي عن أمله أن يقود الدعم العام والاهتمام المتجدد من جانب زعماء العالم إلى وضع صك ملزم قانونا في عام ٢٠١٥. وأعرب عن ترحيبه بالأهداف المناخية الجديدة والمساهمات في الصندوق الأخضر للمناخ.

٥٩. وقال إن الهجوم الأخير على غزة يُذكر بمحنة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وشدد على ضرورة التزام القوة المحتلة بمقتضيات القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة إلى حين التوصل لحل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧,

٦٠. السيدة إبراهيموفا (أذربيجان): قالت إن التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب يمنحان الفرصة للبدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في إطار شراكة بين أنداد أساسها التضامن. لقد جمع فريق الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أكثر من ١٦٠ وكالة من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات دولية وسيرسم خارطة طريق لفائدة البلدان بهدف إيجاد الحلول للمعضلات العالمية المتمثلة في الصراع والهشاشة، والتعليم، والاستدامة البيئية، والحوكمة، والنمو والعمل، والصحة، والجوع والقضايا البارزة الأخرى. وأبرزت أن التنمية المستدامة تستوجب أهداف ونتائج قابلة للقياس، مكيفة وفق واقع كل بلد وأولوياته. وقالت إن حكومة بلدها تعتقد بأنه لا ينبغي القول بأن هدفا ما قد تحقق ما لم نشهد أن الغاية تحققت مع أدنى خمس من السكان. وأعربت عن ثقة أذربيجان في أن تقدم الأهداف المقترحة في الخطة الجديدة أساسا متينا يمكن للبلدان الاعتماد عليه للعمل وعبرت عن التزام بلدها بالتنفيذ الكامل لإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وخطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وإعلان جوهانسبورغ بشأن التنمية المستدامة، وأيضا بنتائج أغلب مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إذ ليس من الممكن الاستغناء عن أدوات التنفيذ المقترحة في تلك الوثائق لتحويل الالتزامات في مجال التنمية المستدامة إلى نتائج ملموسة.

٦١. وأشارت أن أذربيجان في إطار سعيها لتوفير طاقة رخيصة للجميع ولمواجهة تغير المناخ قامت بإنشاء محطة للطاقة الريحية ومصنعا للألواح الشمسية. وقالت إن حكومة بلدها تخطط لرفع نسبة مساهمة مصادر الطاقة المتجددة إلى ٩,٧% من مجموع الاستهلاك الطاقي، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المعدل الحالي، في أفق عام ٢٠٢٠. وقد يكون هذا التوجه غير عادي بالنسبة لبلدان غنية بالنفط والغاز غير أن مسؤولية بلدها تقتضي أن تساهم في الحفاظ على البيئة عن طريق الاستثمار في الطاقات المتجددة بهدف خفض استهلاك الطاقات التقليدية. وذكرت أن أذربيجان تعد موردا موثوقا للطاقة في السوق العالمية ولقد أطلقت مؤخرا مشروع الممر الغازي الجنوبي، بغلاف مالي قيمته ١٥ بليون دولار. ويتضمن المشروع إقامة نظام أنابيب سيسمح لأوروبا باستيراد الغاز من قاعدة موارد جديدة في أذربيجان.

٦٢. وعبرت عن التزام حكومة بلدها ببرنامج عمل ألماتي الذي يعالج الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر، مذكرة أن من أهم منجزات أذربيجان في قطاع النقل كان هو إطلاق مشروع السكة الحديدية الرابط بين باكو و تبيليسي وكارس بتعاون مع جورجيا وتركيا. واختتمت قائلة إن أذربيجان ملتزمة أيضا بتقديم المعونة الإنسانية ولقد أصبحت معروفة كشريك مانح آخذ في البروز.

٦٣. السيد كوغدا (بوركينا فاسو): ذكر أن ما يقارب بليون ونصف نسمة ما زالوا يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. وتمثل مسألة الأمن الغذائي بالنسبة إليهم انشغالا يوميا، أما الوصول إلى الماء الصالح للشرب والرعاية الصحية فيدخل في عداد الكماليات. واسترسل قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي حشد الموارد وتعزيز التضامن عبر إصلاح النظام المالي والاقتصادي، مع مراعاة احتياجات كل من أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتعين تمكين أكثر البلدان فقرا من الوصول إلى الموارد الاقتصادية والمالية لكي يستطيعوا النهوض بأوضاعهم، بما فيها على الخصوص تعزيز تمكين المرأة. وأشار إلى أن الجهود الدولية المدعومة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والتمويل من أجل التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص سيكون لها منفعة متبادلة على أساس المسؤوليات

المشتركة. وأضاف قائلا إن مواصلة تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال التجارة وتبادل التجارب والمهارات سوف يؤدي إلى استغلال أمثل لإمكانات البلدان النامية.

٦٤. وأبرز أن مواجهة تحدي تغير المناخ، يتطلب تعزيز قدرة المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية عن طريق تمكينها من توقع المخاطر وإدارتها. وقال إن الالتزامات الدولية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة ونقل التكنولوجيا الابتكارية تعد ضرورية بالنسبة لأفضل الممارسات في مجال الطاقة النظيفة ولجهود الحد من ظاهرة الاحترار العالمي.

٦٥. السيد زامورا ريفاس (السلفادور): قال إن الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية قوضت جهود العديد من البلدان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إذ زادت حدة الفقر والبطالة والعطالة، بينما انخفض حجم الاستثمار في البلدان النامية. وأشار إلى أنه لا ينبغي أن يعاد التفاوض بشأن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ويتعين اعتماده كقاعدة لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وشدد على ضرورة مراعاة الأهداف الجديدة للأعمال المندرجة ضمن الأهداف الإنمائية للألفية والتي لم تنجز بعد.

٦٦. واسترسل قائلا إن تمويل التنمية مسألة أساسية بالنسبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي إدماج الشراكة العالمية من أجل التنمية، المنبثقة من توافق أراء مونتيري وإعلان الدوحة والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ في إطار المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وشدد على الأهمية الحيوية للمساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، مشيرا أن الأزمات الاقتصادية والمالية أدت إلى انخفاضها وأثارت مقاومة إزاء أي زيادة في المساعدات المقدمة للبلدان متوسطة الدخل، وهي الفئة التي تحتاج إلى إعادة تعريفها باستخدام معايير أخرى عوض مؤشر متوسط دخل الفرد بمفرده. إذ ينبغي أخذ عوامل أخرى في الحسبان من قبيل المساواة والفقر والاستثمار والادخار والإنتاجية والتعليم ونوع الجنس والتنمية.

٦٧. وأعاد تأكيد دعم السلفادور لإصلاح مؤسسات إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية لضمان تنسيق أفضل للقضايا المالية والنقدية من خلال تعزيز العلاقات بين الأمم المتحدة ومجموعة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وأبرز أن تعزيز مشاركة البلدان النامية سوف يُرسخ شرعية مؤسسات بريتون وودز. وقال إن القرار الأخير الذي اعتمدته الجمعية العامة المعنون "نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية" سلط الضوء على الوعي السائد في عالم المال ووسط البلدان المدينة والمؤسسات المالية بأن المشاكل تنبع من غياب قواعد دولية واجبة التطبيق في مثل هذه العمليات.

٦٨. وأوضح أن الأزمات الاقتصادية والمالية انعكست سلبا على تحويلات مواطني السلفادور القاطنين بالبلدان المتقدمة. وأعرب لذلك عن دعم وفد بلده للسياسات الجامعة التي تحمي حقوق الإنسان للمهاجرين وأفراد أسرهم. وينبغي إدراج قضايا الهجرة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفق منظور طويل الأمد يركز على المسؤولية المشتركة ويأخذ في عين الاعتبار العوامل المؤثرة على أنماط الهجرة.

٦٩. وذكر أن البلدان النامية بما فيها السلفادور لا تتحمل أي مسؤولية في تغير المناخ غير أنها أول من تأثر من انعكاساته. فليس بوسعها فعل الكثير إن لم نقل أي شيء لخفض الانبعاثات الضارة وأنها أصبحت ملزمة باتخاذ تدابير التكيف والتخفيف من أجل الحد من الخسائر في الأرواح وكلفة الكوارث الطبيعية. واختتم بالقول إن المجتمع الدولي

ملزم بمعالجة أسباب المشكلة فضلا عن القضايا المتصلة بمظاهر الضعف والتكيف.

٧٠. السيد بيشنوي (الهند): قال إن اللجنة يمكنها أن تلعب دورا أساسيا في تيسير المحادثات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وآليات تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا. ورغم أن الهند لم توافق موافقة تامة على كل النتائج التي توصل إليها الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا. فإنها تثني على الفريق تركيزه على جعل القضاء على الفقر في صلب المبادرات التنموية، وتأكيده على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأوضح أن النتائج قدمت قاعدة سليمة لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وشددت على ضرورة تعزيز نمو اقتصادي قوي ومستدام وتطوير الصناعة والبنى التحتية وتحقيق عمالة كاملة، ووضعت تركيزا متوازنا على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وسطرت خطة عمل طموحة لترشيد أنماط الاستهلاك والحفاظ على البيئة.

٧١. وأشار أنه لضمان تنفيذ ناجح لخطة التنمية العالمية الطموحة، يتعين ضرورة أن يُركز المجتمع الدولي محادثاته على سبل تعزيز آليات التنفيذ وعلى التعاون بين بلدان الجنوب ونقل التكنولوجيا، بهدف تمكين البلدان النامية من الأدوات والموارد اللازمة لتحقيق أهدافها الإنمائية.

٧٢. ويجب على اللجنة أن تستمر في إيلاء الاعتبار على سبيل الأولوية لمصالح أقل البلدان الأفريقية نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال دعم تنفيذ مسار ساموا على سبيل المثال. كما يجب تشجيع البلدان النامية على اتخاذ إجراءات حاسمة للتكيف والتقليل من آثار تغيرات المناخ. واسترسل في القول إن الهند، التي تشجع بنجاح على استخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة، تشدد على ضرورة دعم إستراتيجيات البلدان النامية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بواسطة إدراج نتيجة منصفة في المفاوضات الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتُصر الهند على وجوب الوفاء بالالتزامات المالية والتكنولوجية كما يجب على البلدان المتقدمة أن تقدم المثال وتبادر إلى خفض الانبعاثات وفق مبادئ الإنصاف والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

٧٣. السيد غونزاليس دي لينياريس بالو (إسبانيا): ذكر أن تقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة يمثل قاعدة متينة للعمل في أفق قمة أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقال إن وفاء إسبانيا بالتزاماتها اتجاه الأهداف الانمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة المقبلة أكدته بالقول والفعل، وحتى في الأوقات الصعبة والمتغيرة. ففي عام ٢٠٠٧، أنشأت إسبانيا بمساعدة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة صندوقا خصص له مبلغ ٩٠٠ مليون دولار، وهو أكبر صندوق يتم رصده من قبل بلد واحد للأهداف الانمائية للألفية. وأوضح أن بلده كان من أكثر البلدان تأثرا بالأزمة العالمية، ومع ذلك لم يستخدم ولن يستخدم أبدا الأزمة كذريعة للتملص من التزاماته اتجاه البلدان الأكثر فقرا وضعفا.

٧٤. وأعلن أن حكومته أنشأت مؤخرا أول صندوق مخصص لتأمين الانتقال السلس من الأهداف الإنمائية للألفية نحو أهداف التنمية المستدامة ولقد شرع هذا الصندوق في العمل بشكل فعلي. وأفاد أن جزءًا من موارد الصندوق تم تخصيصه لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد استضافت إسبانيا حوارا موضوعيا بشأن تغير المناخ على هامش المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في ساموا. وكان أول عمل يقوم الملك الجديد

للبلد على الساحة الدولية هو المشاركة في قمة المناخ لعام ٢٠١٤ والتي لاحظ فيها أن إسبانيا كانت أول بلد يساهم في اعتماد الصندوق وأنها بصدد الانتقال إلى نموذج اقتصادي قائم على الطاقات المتجددة. بالإضافة إلى أنها أول بلد تتصدر فيه الطاقة الريحية مصادر توليد الطاقة الكهربائية الأخرى طيلة سنة كاملة.

٧٥. وذكر أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لحل مشاكل الكوكب وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا لأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة. قد لا يكفي الجلوس داخل قاعة للمفاوضات والموافقة على بيانات أو مشاريع قرارات في حين خارج تلك القاعات يعاني الآلاف من الناس من وباء إيبولا أو يحتاجون للعناية الصحية الأساسية، وتُختطف الآلاف من الفتيات لمجرد أنهن ذهبن إلى المدارس، وتتعرض النساء للتمييز في الأماكن العامة وفي مواقع عملهن، ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة مصاعب تمنعهم من أن ينعموا بحياة عادية، ولا يحصل العديد من الشعوب على الطعام والماء و الرعاية الصحية والتطهير والتعليم.

٧٦. السيد مومن (بنغلاديش): ذكَر بأن التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يقترب بسرعة. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل كافة الجهود لتحقيق أعلى مستوى من التقدم في الحيز الزمني المحدود المتبقي. وقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل جاهدة لإنشاء روابط بين أهداف الألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لتسهيل انتقال سلس بين العمليتين. وإذا ما إذا فشلت خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ في القضاء على الفقر سوف تحكم الأجيال المقبلة على الجهود العالمية بأنها فاشلة. ويجب أيضا على المجتمع الدولي تقديم تمويل مناسب للتنمية، الأمر الذي لا يمكن المغالاة في تأكيد أهميته. وقال إن بنغلاديش تعتقد، مثلها مثل العديد من البلدان، اعتقادا راسخا أن الهجرة يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من خطاب التنمية وأبدى عن استعداد بلده للعمل مع المجتمع الدولي من أجل التخفيف من كلفة الهجرة وضمان مراعاة سياسات الهجرة لمصالح الفقراء.

٧٧. وقال إن قرابة ثلاثة أرباع شعوب أقل البلدان نموا ما زالت تعاني من الفقر وإن حصة تلك البلدان في التجارة العالمية بقيت مستقرة في نسبة ١% تقريبا لفترة تفوق أربعة عقود. وذكّر بتعهد البلدان المتقدمة بتخصيص ما بين ٠,١٥% و٠,٢% من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا، غير أن العديد منهم لم يفوا بالتزاماتهم. وأضاف قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتعزيز التنمية والقضاء على الفقر المدقع في أقل البلدان نموا.

٧٨. السيد مونتيلا (الجمهورية الدومينيكية) قال إن وفد بلده يولي أهمية خاصة لتسريع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وإدماجها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف قائلا إن تنشيط الزراعة وتعزيز قدرات الإنتاج الغذائي من العناصر الحاسمة في القضاء على الفقر المدقع والجوع، وخاصة في البلدان النامية. وأوضح أن من بين مجموع ١٥٥ بلدية في الجمهورية الدومينيكية، يعتمد اقتصاد ١٣٣ منها على الزراعة وتربية الماشية، وبالتالي تعمل الحكومة على تقوية قطاع الأعمال التجارية الزراعية باعتباره أحد ركائز النمو الاقتصادي، من خلال خلق فرص العمل في المناطق الريفية، وضمان الحصول على القروض، وتحديث البنى التحتية الريفية وإعادة تشجير أحواض تجميع المياه. وقال إنه من بين الأمور المبتكرة ثمة سياسة "الزيارات المفاجئة" للمجتمعات الريفية التي ينتهجها الرئيس، مما أمكنه من إجراء حوارات مباشرة مع المواطنين وبالتالي تحديد احتياجات وأولويات المجتمع ككل. ولما تقترح التعاونيات مشاريع قابلة للحياة، فإنها

تحصل على القروض والمساعدات التقنية لإنشاء البنى التحتية ومنشآت مقاومة الكوارث الطبيعية.

٧٩. وأفاد أن الجمهورية الدومينيكية نجحت في خفض نسبة الفقر بستة درجات مائوية وأخرجت أكثر من نصف مليون مواطن من شبح الفقر. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى جهود الحكومة وإلى تحديث الاقتصاد السريع خلال العقد الماضي. وقال إن تمويل التنمية يعد من الأمور المهمة لتكثيف الجهود من أجل الحد من الفقر وتعزيز تعددية الأطراف والتجارة الدولية والتعاون الإنمائي. ويتعين في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية العمل على إقامة شراكة عالمية على أساس توافق أراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والوثائق الختامية لمؤتمر ريو+ ٢٠.

٨٠. وقال إن تغير المناخ يمثل تهديدا بالنسبة للجميع، ولاسيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي أن تُجرى المفاوضات الخاصة بالاتفاقية الجديدة بشأن تغير المناخ والمقرر اعتمادها أثناء مؤتمر باريس المعني بتغير المناخ الذي سيُعقد في سنة ٢٠١٥ بموازاة مع عملية الحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥. واختتم قائلا إن الجمهورية الدومينيكية تقر بالحاجة إلى ضمان الشفافية في استخدام الأموال العامة وجباية الضرائب وتقديم الخدمات العامة.

٨١. السيد بام (إثيوبيا) قال إن وفد بلده يرحب بالقرار الأخير المضمن في قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٩/٦٨ بجعل مقترح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالأهداف الإنمائية المستدامة كأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية بما بعد عام ٢٠١٥، مشيرا إلى أن هناك توافق في الأراء واسع النطاق بأن القضاء على الفقر، الذي يشكل أكبر تحد عالمي، لن يكون ممكنا ما لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لتعزيز الأمن الغذائي وتوفير الطاقة والمياه والصرف الصحي وتحسين البنى التحتية للبلدان، وتعزيز التعليم الجيد، وخلق فرص الشغل، وتوفير الصحة، وتحقيق النمو الشامل والتنمية الزراعية والصناعية المستدامة. ويجب أيضا اتخاذ إجراءات لوقف الأضرار البيئية وحماية الأنظمة الإيكولوجية التي توفر للعالم الموارد والخدمات التي يحتاج إليها. وأشار إلى أن هناك توافق على اعتبار أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المطلوب فيها أن تكون عالمية النطاق، يجب أن تراعي كذلك السياسات والأولويات والإمكانات الوطنية ومستويات التنمية وأن تستفيد من التجارب المكتسبة في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٢. وأبرز أن أفريقيا رغم أنها لم يكن لها يد في تغير المناخ فإنها لا تزال تعاني من تأثيرات هذه الظاهرة، مضيفا أن هناك حاجة ماسة إلى تحقيق تقدم في مؤتمر ليما المعني بتغير المناخ. كما حث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بحشد مبلغ ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لفائدة الصندوق الأخضر للمناخ.

٨٣. وتابع قائلا إن الأمين العام في تقريره الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لاحظ بقلق انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدَّمة إلى القارة الأفريقية بنسبة ٥,٦% في عام ٢٠١٣ (E/2014/77، الفقرة ٦). ويجب اتخاذ الإجراءات لعكس هذا الوضع، مشيرا إلى أن الوصول إلى التزام عالمي بشأن تمويل التنمية سيكون من الأمور الحاسمة في السنوات المقبلة. ولقد أصدرت في هذا الشأن لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة توصيات تروم تشجيع المحادثات بشأن كيفية تمويل خطة التنمية لما بعد عام 2015. ولهذه الغاية، سوف تستضيف إثيوبيا المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية عام ٢٠١٥، والذي تأمل أن يُتوصل فيه إلى اتفاق دائم بشأن تمويل خطة التنمية لما بعد عام 2015. وسيكون من الضروري وضع آلية لاستعراض التنفيذ إذا ما أراد العالم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٨٤. وأفاد أن إثيوبيا تقوم بتنفيذ إستراتيجية للاقتصاد الأخضر قادر على التكيف مع المناخ بهدف تسخير مواردها المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة، كما ضاعفت قدراتها لتوليد الطاقة بشكل ملحوظ والآن أصبح أكثر من ٥٠% من السكان مرتبطون بشبكة الكهرباء. وأشار إلى أنه تم إنجاز مشاريع كبرى للبنى التحتية وتوجد أخرى قيد الإنجاز كما أن هناك جهود تروم تحسين مناخ الأعمال. ففي السنوات الثلاث الماضية وحدها استقبل البلد أكثر من ٣,٦ بليون دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي أعطى زخما للنمو والعمالة. وقال إن أثيوبيا قد شارفت على تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية، بما فيها هدف تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع إلى النصف وهدف تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ثلاث سنوات قبل حلول أجل ٢٠١٥.

٨٥. وبالنظر إلى التحديات الفريدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية ينبغي الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجاتها وشواغلها. وفي هذا الصدد، عبر عن أمل أثيوبيا الكبير في أن يساعد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المجتمع الدولي على تحديد الأوليات لصياغة إطار جديد أكثر شمولية وذي منحى عملي للعقد المقبل لفائدة هذه البلدان.

٨٦. السيد ندوهورا (أوغندا): قال إن وفد بلده يؤيد هو الآخر اقتراح الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة كأساس لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة ٣٠٩/٦٨). وأشار إلى أنه مع اقتراب عام ٢٠١٥ وهو التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يبدو واضحا أنه تم إحراز تقدم ملموس. فأوغندا على سبيل المثال، حققت الهدف المتمثل في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار وربع في عام ٢٠١٠، واليوم أقل من واحد من بين كل أربعة أوغنديين ما زال يعيش تحت خط الفقر الوطني. وتم تعميم التعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، ويحصل أكثر من ٧٠ % من السكان على المياه النظيفة ويستفيدون من الصرف الصحي، واستمر تحسن الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وارتفع متوسط العمر المتوقع بأكثر من ١٢ سنة. غير أن العديد من البلدان النامية، وخاصة الأفريقية لن تتمكن من تحقيق جميع الأهداف بحلول أجل ٢٠١٥، بالنظر إلى التقدم غير الكافي المحرز اتجاه إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية التي كانت ستحشد الموارد الضرورية.

٨٧. وأوضح بأن هناك حاجة إلى تحقيق مزيد من التقدم، مشيرا إلى أنه مع اعتماد قرار الجمعية العامة رقم ٣٠٩/٦٨، يمكن تدشين المفاوضات الحكومية الدولية التي طال انتظارها بشأن خطة تنمية قادرة على إحداث التغيير في الفترة ما بعد ٢٠١٥. ويجب أن يمثل القضاء على الفقر بشتى أشكاله الأولوية الشاملة لتلك الخطة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المهم جدا تعزيز الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمؤسسات، والمنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية. واستطرد يقول إنه يجب على الحكومات أخذ زمام المبادرة في مجال مكافحة الفقر وإدماج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطط التنمية الوطنية. وسوف يسمح ذلك لشركاء التنمية بتحديد المجالات الحرجة التي يمكن أن يتدخلوا فيها. إن الشراكة العالمية الفعالة ومصادر التمويل التي يمكن التنبؤ بها والموثوقة وآليات قوية وناجعة للتنفيذ والرصد والتقييم،كلها عوامل سوف تساهم في إنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولضمان توفق أقل البلدان نموا في تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تعطي الخطة الجديدة أيضا الأولوية لتطوير البنى التحتية، ووصول منتجات أقل البلدان نموا للأسواق الإقليمية والدولية بدون أي قيد، ونقل التكنولوجيا الإنتاجية، والحفاظ على السلام والأمن، واتخاذ تدابير لمعالجة التحديات التي يطرحها تغير المناخ.

رفعت الجلسة على الساعة ١٣/٠٠